أطروحات جامعية

المصطلحية العربية بين القديم والحديث

(مشروع قراءة)

د. جواد حسني سماعنه (*)

أولا : التعريف بالموضوع

يعرف علم المصطلحات (Terminology) بأنه العلم الذي يعنى بمنهجيات جمع وتصنيف المصطلحات، ووضع الألفاظ الحديثة وتوليدها، وتقييس المصطلحات ونشرها.لهذا فإن هذا العلم يعنى أساسا بإثراء اللغة بالمفردات الحديثة وبكيفيات وضعها وجمعها وتصنيفها وفقا لمنهج علمي يقوم على قواعد محددة ونتائج مرجوة كالتقييس (أو المعيرة Standardization) التي تفضي إلى توحيد المصطلحات وقواعد العمل في الميدان المصطلحي. والواقع أن علم المصطلحات الذي برز في شكله الجديد منذ نهايات القرن الثامن عشر، قد جاء تلبية لمتطلبات علمية و اجتماعية للتعبير عن المفاهيم العلمية الحديثة بمصطلحات حديثة تفتقر إليها اللغات. وقد كان لعلماء الحيوان والنبات والكيمياء الأوروبيين فضل كبير في إبراز معالم هذا العلم وفي وضع نظام لصوغ المصطلحات وتصنيفها وتسويقها موحدة ومقيسة كي لا تتعارض مع المصطلحات المقابلة لها في اللغات الأخرى.ثم عجلت غزارة المصطلحات المتعاظمة وتطور التقنيات الحاسوبية وهندسة المعرفة في القرن العشرين في زيادة الاهتمام بالمصطلحيات. وغدت الحاجة إلى توحيد المصطلحات أمرا لا مفر منه، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من

**) هذا تقرير عن أطروحة دكتوراه دولة بعنوان (المصطلحية العربية بين القديم والحديث – مشروع قراءة) نوقشت في 22 أكتوبر / تشرين الأول بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، حاز بموجبها صاحبها درجة دكتوراه الدولة في اللغة العربية وآدابها(تخصص علم المصطلحات) بتقدير حسن جدا. وهي تعكس دور المؤسسات العربية والدولية وفي مقدمتها مكتب تنسيق التعريب في النهوض بعلم المصطلح الحديث .لهذا يسعد كاتب هذا التقرير أن يرفع إلى مكتب تنسيق التعريب (مديرا وإدارة) موفور شكره وعظيم امتنانه لما وفره من مصادر ووثائق ومطبوعات وللوسائل العلمية الأخرى التي أمده بها فكانت خير معين له في إنجاز أطروحته –الباحث–

المؤسسات المصطلحية الساعية إلى جمع المصطلحات وتوحيدها، كالمنظمة الدولية للتقييس(ISO)، ومركز المعلومات المصطلحية(INFOTERM) بفيينا، ومكتب اللغة الفرنسية التابع للحكومة الكندية بكيبيك، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة وغير ذلك من المؤسسات.

وقد أدى هذا الوضع تجاه أهمية المصطلحات العلمية والتقنية على وجه الخصوص إلى بروز مظهرين لعلم المصطلح،الأول: علم المصطلح العام وهو المساق المصطلحي الدولي الذي لا يخص لغة دون لغة ولكنه علم أممي يتشكل من قواعد وقوانين وتوصيات ومبادئ يمكن لأي لغة أن تستقي منها ما يناسبها في توليد المصطلحات الحديثة وإعداد المعاجم المختصة وإنشاء بنوك المصطلحات. أما المظهر الثاني لعلم المصطلح فهو علم المصطلح الخاص الذي يتجسد كذلك في مبحثين الأول: المبحث التطبيقي الذي يتناول بالدراسة مصطلحات حقل ما (مصطلحات الفيزياء مثلا) ، والثاني: علم المصطلح الخاص بلغة من اللغات نظريا وتطبيقيا (علم مصطلح العربية أو المصطلحية العربية: مثلا).

تختلف المصطلحيات الدولية من لغة إلى أخرى اختلافا واضحا يعكسه تطور علوم المصطلحات وغزارة المصطلحات وتعاظم المفاهيم، ففي اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية مثلا فإن علم مصطلح كل لغة من هذه اللغات قد قطع شوطا كبيرا في التنظير والتطبيق، بل وتكاد تشكل مصطلحيات هذه اللغات أساس علم المصطلح الدولي كما يتجلى في النصوص والوثائق والمطبوعات الصادرة عن المؤسسات المصطلحية الدولية.أما المصطلحية العربية فإنها تعاني انتكاسا ملموسا لأسباب عديدة لغوية وعلمية واجتماعية وتقنية، الأمر الذي دفعنا إلى تبني موضوع هذه الأطروحة سعيا منا في تعرف أسس علم المصطلح العربي وملامسة إشكالاته وتبين مدى استفادة هذا العلم من المصطلحيات الدولية المتقدمة كروافد لا بد منها لتطوير المصطلحية العربية.

إن الفكرة الأساسية من وراء هذا البحث تتجلى في استخلاص وتحليل ومناقشة القوانين الإجرائية والمبادئ المنهجية والأصول القواعدية التي ينهض عليها علم المصطلح في طبيعته المعيارية بالمعنى المدحي لا القدحي، وهي كثيرة وذات مراجع متباينة منها:

(أ)- القوانين اللغوية ذاتها المندرجة في كتب اللغة والأصول النحوية والصرفية واللغوية الخاصة بكل لغة، ومن ضمنها العربية.

(ب)- القرارات اللغوية الصادرة عن المجامع اللغوية والعلمية العربية ، وبصورة خاصة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(ج)- التوصيات والمبادىء والاقتراحات الصادرة عن المؤسسات العلمية الدولية كالمنظمة الدولية للتقييس (الإيزو).

(د)- مناهج وضع المصطلحات وتوليدها وتوحيدها ومعجمتها الصادرة عن مراكز متخصصة مثل: مكتب تنسيق التعريب بالرباط، ومجمع اللغة العربية

بالقاهرة، ومركز المعلومات المصطلحية بفيينا.

ثانيا: خطة الإعداد ومنهج البحث

ما من شك في أن الظاهرة المصطلحية جزء منبثق عن الظاهرة اللغوية ومرتبطة بها بأواصر لا تنفك أبدا إلا على سبيل التحليل والوصف والدراسة، فالمصطلحات هي طبقة متقدمة من طبقات اللغة وتشكل لغة خاصة داخل اللغة المشتركة، والمعجم المتخصص هو كذلك طبقة من طبقات المعجم العام أو إنه آيل إلى أن يكون كذلك جزئيا أو كليا. من هنا فإن الاعتماد على البعد اللغوي في دراسة الظاهرة المصطلحية هو أمر مسلم به ويكاد يكون مسيطرا على غيره من الأبعاد الأخرى الاجتماعية والفلسفية والمنطقية والمعلوماتية التي هي مراجع علمية أساسية كذلك في علاقتها بالظاهرة المصطلحية.

وقد ارتأينا أن مقاربة علم اللغة بعامة وعلم المصطلح بصورة خاصة بوصفه أنموذجا لغويا قائما في اللغة ومنبثقا عنها إنما يقوم على ما يلي :

(1)- النظر إلى المصطلحية نظرة شمولية ، وهذا لا يتحقق إلا باعتبارها ظاهرة متخصصة تندرج ضمنها الموضوعات الفرعية (المصطلح، المنهج، المعجم المتخصص، الكليات المصطلحية، التقييس، منظومات المفاهيم...إلخ) لتؤكد تميزها واستقلالها النسبي كظاهرة علمية قابلة للوصف والتحليل.وقد أدت هذه النظرة إلى المصطلحية إلى اعتبار المصطلح بنية لغوية كيانية وكونية بصرف النظر عن علاقته بلغته الأم،بل وما إخضاعه للتحليل اللغوي إلا مقتضى ظرفيا من مقتضيات البحث.

(2)-إن أي وصف للظاهرة المصطلحية، بله كل تحليل لها، عموماً كان(الظاهرة المصطلحية العامة) أو خصوصا (المصطلحات ذاتها) إنما يقوم أولا وأساسا على الاعتراف بأن الظاهرة المصطلحية هي جزء مكين من الظاهرة اللغوية، وأن الظاهرتين معاً لا يمكن فهمهما إلا وفقاً لنظرية التواصل وعلاقة كل منهما بالمتلقي (المستمع أساسا)المحكومة أساسا بثلاث مراتب هي:

(أ)-علاقة المتلقي بالظاهرة اللغوية والمصطلحية أصواتيا وفونولوجيا (الصوت: الفونيم،الألوفون،السمات التطريزية، والمقطع، والنبر،..إلخ)

(ب)-علاقة المتلقي بالظاهرة اللغوية و المصطلحية صرفيا وتركيبيا (المورفيم، البنيات الصرفية: الأوزان والصيغ التي تتنزل فيها الدلالات والمعاني، والنظم والتراكيب...إلخ).

(ج)-علاقة المتلقي بالظاهرة اللغوية أو المصطلحية دلاليا ومفهوميا(الدلالة، المفهوم والتصور، تشكل المفاهيم، علاقات المفاهيم، الترادف، الاشتراك اللفظي، تعدد المعنى..إلخ).

وقد قادنا هذا التأمل في أبعاد الظاهرة المصطلحية إلى مقاربة موضوع البحث في مستويات ثلاثة متراتبة وظيفيا ومنهجيا وهي: المستوى الصوتي للظاهرة

المصطلحية، و المستوى الدلالي المفهومي للظاهرة المصطلحية، استنادا إلى تمثل كل مستوى في جملة من المعاجم العلمية المتخصصة أربت على الخمسين معجما. وثمة أخيرا المستوى المعجماتي المتخصص(أو الصناعة المعجماتية) الذي يجسد الواقع الفعلي المصطلحي للظاهرة المصطلحية سواء أكانت معاجم ورقية أم إلكترونية (بنوك المعطيات المصطلحية).

وقد حاولنا الاقتداء بالمنهج البنيوي التكويني التوليدي في مقاربة المستويات المذكورة، الذي يتعدى حدود الوصف كما هو في المدرسة الوصفية (فرديناند دي سوسير وأتباعه) إلى الوصف القائم على التحليل واستقراء قوانين الظواهر اللغوية من خلال تمثلاتها اللفظية التي تكمن تحت أشكالها الظاهرة. لقد مكننا هذا المنهج من استقراء القوانين المعيارية للظاهرة المصطلحية، وكذلك الظاهرة اللغوية، صوتيا وصرفيا ودلاليا، ووضعها في إطار المقارنة اللغوية مع القوانين اللغوية للغات أخرى كالإنجليزية و الفرنسية، بمساعدة علوم مرجعية أخرى غير اللسانيات، نحو: الفلسفة، وعلم النفس وعلم المنطق وعلم الوجود و المعلوماتية التي هي مراجع أساسية يعتمد عليها في علم المصطلح الحديث.

ثالثا: تصميم البحث

يشتمل البحث على مقدمة ومدخل وأربعة أبواب في سبعة عشر فصلا، وخاتمة وأربعة ملاحق، نجمل ما جاء فيها على النحو التالي:

المقدمة:

عرضنا فيها لبيان طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للغة العربية عامة، ولحركة التعريب والاصطلاح في العصر الحديث، ثم تحدثنا عن المنهج الذي اتبعناه في طرح الموضوع و المشكلات التي واجهتنا في بحثه، وطبيعة المصادر التي سبقتنا إليه، وعناصر تصميمه وما إلى ذلك.

المدخل: (النظرية المصطلحية: مضامينها العربية وتجلياتها الأوروبية الحديثة .

وهو يشكل توطئة نظرية إلى مسالك البحث وتفريعاته لإعطاء نبذة موجزة ومركزة عن بدايات تشكل علم المصطلح وامتداداته الحديثة. إنه تعريف لمفهوم المصطلحية بدءا من فكرة الإصطلاح والمواضعة التي تتجلى في الفكر اللغوي الفقهي القديم، وانتهاء بها كنظرية مصطلحية شاملة في مجال الترجمة والتوليد المصطلحي ومناهج التعريب ووضع المصطلحات وتصنيف المعاجم المتخصصة وإنشاء بنوك المصطلحات.

الباب الأول: المستوى الصوتي في المصطلحية العربية

أولا: محتويات الباب

يشتمل هذا الباب على خمسة فصول تعرضنا فيها لأهم الموضوعات الصوتية، ومن ذلك:

(أ)- الوحدة الصوتية المميزة(الفونيم) وعلاقتها بالتلونات الصوتية (الألوفونات) وبطول الصوت

والمقطع والنبر والسمات المقطعية التطريزية.

(ب)- مظاهر التشكيل الصوتي: قواعده وظواهره السياقية.

(ج)-نظام الكتابة اللغوية وعلاقته بالكتابة الصوتية وأثر ذلك على قواعد الكتابة بصورة خاصة.

(د)-مظاهر الاستثمار الصوتي في علم المصطلحات تركيزا على مفاهيم صوتية عديدة مثل الإيحاء والنبر والمقطع والنبر وكمية الصوت وأثر ذلك في تشكيل المصطلحات وشيوعها أو غيابها في الاستعمال.

ثانيا: النتائج

(1)- ضرورة التمييز بين الوحدة الصوتية المميزة (الفونيم) والتلوينات الصوتية لهذه الوحدة التي تظهر في السياق اللفظي في هيئة تشكلات صوتية متنوعة هي ما يسمى بالألوفونات. وفي اللغة المعيارية ينبغي النظر إلى الوحدة الصوتية المميزة، لاغير، أما الألوفونات، فعلى الرغم من أهميتها من الناحية الفونيتيكية على مستوى تحليل الخطاب اللغوي فإنها خارج اهتمام البحث المصطلحي.

(2)-إن للعربية ناموساً خاصاً في تشكيل الألفاظ يعتمد على صفات الأصوات ومخارجها؛ وأساس التشكيل هو المزج بين الأصوات اللغوية بالفصل أو بالمؤالفة بين أصوات من جنس واحد وأخرى من جنس آخر. وقد ركز العرب على أصوات مزج خاصة، كما حدّدوا قوانين مزج الأصوات وائتلافها، ومواصفات اللفظ الفصيح ومقاييس بيّنة للفصاحة، قادتهم النتائج في ضوء ذلك إلى تصنيف مفردات اللغة ما بين فصيح مستعمل، ومستعمل غير فصيح، ومهمل، ونادر وغريب... الخ.

(3)-من بين أهم الخصائص الهامة للصوت اللغوي (أو الوحدة الصوتية المميزة) الكمية (أو طول الصوت) والنبر والمقطع، التي هي أساس التشكيل الصوتي في الألفاظ والمصطلحات.

(أ) - أما من حيث الكمية الصوتية، فإن العربية تنحو غالبا إلى المزج بين الأصوات القصيرة والطويلة في التشكيل اللفظي. ويعتمد طول الصوت موضوعيا ووظيفيا على الحركات القصيرة والطويلة التي لها أساس الفصل في التشكلات اللفظية وفي تحولات المعنى. هذا فضلا عن أن الصوامت نفسها تختلف فيما بينها من حيث الطول (مجهورة، مهموسة، شديدة ، رخوة...الخ) مما يجعلنا نؤكد أن آلية التشكيل اللفظي تعتمد على الجهد الآلي المبذول في النطق، ولكن دون أن يؤثر ذلك في طبيعة الألفاظ ودلالاتها.

(ب) - يؤدي النبر دوراً مهماً في التشكيل اللفظي على الصعيدين المادي والسيكولوجي، وهو من بين السمات المقطعية التطريزية التي تقود مجتمعة إلى أفضلية اختيار صيغة على أخرى، وإلى تكثيف النسيج اللغوي باعتماد صيغ معينة مما يسمح بجدولة المفاهيم اللغوية في هيئة مقولات فكرية

وتصورية تتمحور حولها ألفاظ اللغة، وتفتح المجال لقولبة مفاهيم جديدة طارئة.

(جـ)- يحدد القطع كذلك المظهر العياري النسجي للغة، كما وكيفا، وفي ضوء هاتين الخاصيتين يمكن معرفة الفصيح من الألفاظ بالنسبة الى غيرها مما ليس فصيحاً، وتحديد الطرائق القياسية المطلوبة في تشكيل المفردات الجديدة.

(4)- إن للأصوات اللغوية إيحاءات خاصة، اعتمدها العرب قديما وحديثا في تشكيل الألفاظ والاصطلاحات، يأتي هذا الإيحاء في الأصوات مستقلة أو في أصوات معينة في ألفاظ معينة، أو في محور صيغي كمحور صيغ الفاعلية، والمبالغة، أو في صيغة معينة في مثل جرجر وثرثر. وتكاد تتميز العربية بهذه الخاصية عن غيرها من اللغات لأسباب عديدة يعود بعضها إلى فطرية الإنسان العربي قديما ورهافة حسه في التعبير الطبيعي المباشر. ونحن نؤمن بهذه الخاصية التعبيرية في اللغة العربية وبالاعتداد بها مبدأ في وضع المفردات كلما سمحت الحال بذلك، مثلما يعتبرها البعض وسيلة من وسائل اللغة التعبيرية في الأساليب البيانية والأدبية.

(5)- فهم اللغويون القدماء موضوع المهمل والمستعمل من زاوية بلاغية محض، ونحن نقبل بذلك في سياق الأساليب الأدبية والبلاغية، وفي صوغ المفردات الحضارية المتداولة، أما في الوضع الاصطلاحي العلمي الخاص فإن المهمل رصيد احتياطي لغوي لا ينبغي التفريط به، وعلى الباحثين والمختصين الاستعانة به سواء بدلالاته القديمة أو بتكييف هذه الدلالات: توسيعاً أو تخصيصاً أو ابتكاراً، وهو ما فعله بعض المعجميين والمختصين قديما وحديثا.

(6)-إن العربية تعاني في بعض مظاهرها الفيزيائية (المادية) من حالة فصام لغوي لا بد من التفكير في حلول مناسبة له، سببه التناقض ما بين نظامها الكتابي ونظامها الصوتي. فكثير من الألفاظ العربية يكتب بغير ما ينطق به، وهذه علّة، أسوأ من علّة التعريب الصوتي الأعجمي، كما سنلاحظها في المعاجم المختصة، وفي متن اللغة لاحقا. وخطورتها تكمن في بعدها السيكولوجي الخفي على العملية التربوية وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وهي كذلك مظهر متناقض من حيث التنميط اللغوي الذي تستدعيه التقنيات العلمية المستثمرة في اللغات الحية حديثاً أوسع استثمار. لذلك تتعين مواصلة النظر في نظام الكتابة العربية وتطويره، بصرياً وصوتياً، خدمة للإنسان والآلة معاً، دون أن يمسّ ذلك جوهر اللغة وخصائصها الفريدة.

(7)-تصحيح ما قد يطرأ على سنن النطق من خلل، وهذه ميزة فونيتيكية، لكنها قد تغدو أحيانا مظهراً سلبياً في اللغة العربية. يجيء هذا في سياق الحديث عن المظاهر السياقية التي تفرزها اللغة من إعلال وإدغام وإبدال. أما المظهران الأولان فهما من المظاهر الوقائية للغة كما قلنا، بينما الإبدال قد يُظهر

في بعض أنماطه، أوجهاً من الاضطراب في العربية بكل ما يترتب عليه من إشكالات الترادف والتراكم اللذين لايعتد بهما في الخطاب العلمي المصطلحي الحديث.

الباب الثاني: المستوى الصرفي في المصطلحية العربية.

أولا: محتويات الباب

ويتضمن أربعة فصول تحدثنا فيها عن: أربعة موضوعات أساسية:

(أ)- التصريف والاشتقاق

(ب)- الصيغ الصرفية: أنماطها ودلالاتها وإشكالاتها وتمثلاتها في المعاجم العلمية المتخصصة

(ج)- تعريب الألفاظ الأعجمية: التعريف بطبيعة ظاهرة الاقتراض اللفظي ومداها في اللغة العربية وفي وضع المصطلحات الحديثة، وإشكالاتها في المعجم المختص، و في مجال تعريب الأصوات اللغوية مفردة ومركبة، على وجه الخصوص

(د)-النحت والتركيب: النحت بالمعنى التقليدي، إضافة إلى أنماط النحت الأوروبية(الاختزال، النحت الأوائلي، النحت الاستهلالي)ومفهوم التركيب وطبيعة أنماطه في اللغات الغربية وفي اللغة العربية.

ثانيا: النتائج

(1)- لا خلاف في أن الاشتقاق أيسر وسائل الوضع اللفظي وأكثرها طواعية لتوليد الاصطلاحات العربية، إضافة إلى فوائده العظيمة في تصنيف ألفاظ المعجم وحصرها في أسر لفظية محددة، وقدرته أيضاً على ردّ الألفاظ إلى أصولها وأنسابها. إلا أن ما تجدر ملاحظته، ولعله من مفارقات الأمور، أن اللغويين الأقدمين كانوا أجرأ من أحفادهم المحدثين، بل وأكثر حداثة ومواكبة لروح العصر في تبنيهم أطروحات اشتقاقية، يستنكرها العديد من علماء اللغة المعاصرين. فقد توسّع ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي، وكذلك الزجّاج في الاشتقاق من الجامد وأسماء الأجناس والأعيان والمعرّب، وعدوا ذلك قياسياً؛ فحبذا لو أن علماء اللغة وعلماء المصطلح المحدثين أخذوا هذا بعين الاعتبار، وتوسعوا فيه، لتوظيف كل ما يمكن من قدرات الاشتقاق لإثراء الرصيد اللغوي الجديد.

(2)- لقد كانت معالجة العرب لموضوع الأوزان والصيغ جزئية وانتقائية بحسب الصيغة التي يفرضها الظرف وملابسات البحث وليس وفق تصور شامل لها. ونحن نرى أن مقاربة هذا الموضوع تقتضي أن تكون جديدة وحديثة، تستغل فيها الإمكانات التقنية المتاحة وأسلوب العمل الأكاديمي والمنهجي، يُلْجَأُ فيها إلى حصر استعمالات الأوزان والصيغ وفق تمثلاتها في متون المعاجم والمؤلفات اللغوية والعلمية، وفي الاستعمال اليومي العام. إن مسحاً لغويا كهذا ينبغي أن يؤدي إلى ملء الخانات الشاغرة في ملفات الأبنية، واستكمال بعض الحلقات المفقودة، منها: حدود اطّراد الصيغ بحسب كل صيغة، ومجال هذا الاطراد، والمنطقة التي شاعت فيها الصيغة أو قلّ الشيوع فيها، ونوع الطبقة الاجتماعية، والمصادر والنصوص التي تكررت فيها أو تغير فيها مسار التكرار... إلى غير ذلك من بيانات لغوية واجتماعية

وتاريخية وعلمية.

فمن بين العلامات التي استوقفتنا في هذا الصدد، شيوع صيغة المصدر الصناعي في العصر العباسي، ورددنا أسباب تكررها، في ضوء الإحصائية التي تقدمنا بها في هذا الباب، إلى الوضع الاجتماعي آنذاك وسيادة التفكير الإيديولوجي المذهبي الذي أدى إلى ابتكار هذه الصيغة، وانتشارها في ذلك العصر.

ومن ذلك أيضاً شيوع بعض أسماء الآلة في العصر الحديث نحو(فعّالة)على حساب غيرها من أسماء الآلة لأسباب تقنية ودلالية فرضها الاستعمال في هذا العصر.

ومن بين الاتجاهات الهامة في هذا الصدد، ضرورة وضع منهج تنميطي محدد الاستعمال للصيغ العربية بحيث يستعمل كل منها استعمالاً مخصوصاً ولغرض مقصود، فلا تتعدى فيه صيغة على أخرى، لأن من شأن هذا التداخل أن يؤدي إلى ترادف صيغي فضلاً عن تشتيت مقولات الفكر، والصور الذهنية المتنزّلة في قوالبها الصرفية.

ومن أكثر الأمور مدعاة للأسف عدم مواكبة المجال التطبيقي للمجال النظري، إذ يبدو أن هذا الأخير عاجز عن اللحاق بالأول وأن اللغويين أكثر تبصراً وتحرراً من زملائهم التطبيقيين، أي مؤلفي المعاجم العامة والمختصة؛ فثمة في العصر الحديث مثلاً، من أغنى موضوع الصيغ بكثير من الأفكار، مثل ماري انستاس الكرملي و عبد الله العلايلي وتمام حسان فيما يخص ابتكار الصيغ وإحياء المهجور منها وتوسيع مدلولات بعضها، دون أن تجد ما تستحقه من الاهتمام والتأمل من قبل الاصطلاحيين ومؤلفي المعاجم.

(3)- يأتي النحت، في خضم هذه الإشكالات المثارة، موضوعاً مهملاً أو يكاد، مدروساً على هامش البحوث اللغوية ،باستثناء الطرح الإبداعي الذي تقدم به ابن فارس في المقاييس. ويبدو لنا أن ثمة اتفاقاً في الرأي على أن النحت موضوع طارئ على اللغة، غريب عنها، وليس من نسيجها، وأنه أقرب إلى خصائص اللغات الأجنبية. آية ذلك القطيعة البادية بين الألفاظ المنحوتة وبين دلالاتها، مقارنة بالمواد اللغوية المشتقة من أصول عربية، مما يعطي الانطباع بأن المنحوتات لا توحي بشيء إيحاء المشتقات بمضامينها.

إلاّ أن ذلك لم يستطع أن يحجب عنا بعض الملامح النحتية المشرقة مما تستوجب إحاطته بشيء من الاهتمام، كالنحت الإلصاقي في قسميه القديم والحديث: أي فيما قدمه ابن فارس في المقاييس حول إلصاق حرف تعبيري في آخر الكلمة، وهو ضرب من النحت يمكن أن يكون معقولاً وعمليا في العربية لو أحسن تقعيده. من جهة أخرى، فقد أظهرنا بما يكفي من الأمثلة قوة الشروط الصوتية ودورها في صوغ المنحوتات اعتمادا على النبر والمقطع ومخارج الأصوات النطقية، وأهمية الصيغة الصرفية في تشكيل المنحوتات استنادا إلى الخصائص الاشتقاقية العربية، وإلى المعايير التداولية والمفهومية التي تسهم في شيوع المنحوتات.

أما موضوع التركيب فسيظل أقرب إلى العربية من

موضوع النحت، سواء على مستوى الألفاظ أو على مستوى التراكيب المصطلحية، وهما المستويان اللذان عالجناهما استنادا إلى النظريات اللسانية الغربية تحت عنوان اللفظ المركب والمركب اللفظي. من أجل ذلك، توقفنا طويلا عند المركبات اللفظية المصطلحية تحليلا وتركيبا، بوصفها أبنية ذهنية تسهم في بناء الأنساق المصطلحية من خلال عناصرها المحدِّدة، في مختلف مراحل العمل المصطلحي.

(4)- ومن المبادئ العامة التي انتهينا إليها في هذا الباب، أن ظاهرة الاقتراض اللغوي ظاهرة طبيعية في جميع اللغات، وأن موضوع التعريب وليد هذه الظاهرة في العربية، لامفرّ من الاعتراف به وعدّه أمراً واقعاً يكاد ينافس النحت، إن لم يكن قد بزّه فعلا، في مختلف المجالات اللغوية والعلمية.

فقد لاحظنا على مدار الفصل الذي خصصناه لموضوع التعريب أن العرب القدماء كانوا أجرأ من أحفادهم المعاصرين في اقتراض الألفاظ الحضارية والعلمية وتضمينها معاجمهم اللغوية والمختصة، معربة أو دخيلة، داعين إلى الاشتقاق منها و إلى معاملتها معاملة الألفاظ العربية. وفي اعتقادنا، أن ذلك عائد إلى الثقة العالية بالذات عند أجدادنا القدامى، و إلى عدم تخوفهم على العربية من هذه الألفاظ الغريبة بعد أن منّ الله عليهم بقناعة فكرية صلبة مفادها أن العربية لغة أمة حفظها الله إلى الأبد في متن كتابه العزيز.

ومن جهة أخرى، أكدنا الدعوة إلى ضرورة إيجاد منهج محدد ووثيق لاستغلال ظاهرة الاقتراض اللغوي، ولتعريب الألفاظ الأجنبية وفق قواعد ثابتة. فمن شأن هذا أن يساعد على إدماج المعرّبات في المعجم العربي بشكل طبيعي نسبيا، وإكسابها نسباً محتملاً بعد أن تكون أُعْطِيت وضعاً اشتقاقيا وصوراً بنائية يمكن أن يخفّفا عنها شيئاً من وحشة الغربة وقلق الانتماء.

الباب الثالث: المستوى الدلالي في المصطلحية العربية.

أولا: محتويات الباب

يحتوى هذا الباب على أربعة فصول استعرضنا فيها :

(أ)- مفهوم الدلالة اللفظية والدلالة المصطلحية.

(ب)- نظرية المفاهيم كبديل مصطلحي عن الدلالة اللفظية .

(ج)- مفهوم المجاز كطريقة من طرائق التوليد المصطلحي وعلاقته بمفهوم النسق التصوري الاستعاري.

(د)- الترجمة الدلالية بالتركيز على إشكالاتها في مجال الترجمة النصية و في المصطلحات والمعاجم المتخصصة.

(ه)- مظاهر التشويش الدلالي كالترادف والاشتراك اللفظي، وتعدد المعنى.

ثانيا: النتائج

(1) إن المصطلح باعتبار دلالته على مسماه درجات، فهي إما مطابقة أو متضمنة أو ملتزمة؛ وفي كل الأحوال، فإنه لا يوجد شرط لغوي في أن تكون هذه الدلالة مطابقة. هذا يعني أن شروط اللغة في وضع

المصطلحات وترجمتها تنحو دائما إلى التيسير وليس إلى التشدد في منع الواضع من أن يضع، والمترجم من أن يسلك الطرائق اللغوية المعروفة.. مراهنين في كل ذلك على مبدأ الاستعمال في ذيوع المصطلح وتوحيده.

نقول ذلك بعد أن تأكدت لدينا على امتداد فصول هذا الباب صعوبة دلالة المصطلح على معنى ثابت ونهائي، فالواقع المادي، ومن ثم المعرفي، ليس من البساطة بحيث يمكن تقسيمه إلى خانات أو مربعات وتلقيم كل منها بمضمونها الخاص. لقد تعذر على المثاليين كما على الواقعيين منذ أفلاطون إلى يومنا هذا، تفسير معنى (المعنى) تفسيراً نهائيا، مما يجعلنا نميل إلى الأخذ بالمعنى التقريبي أو المعنى النسبي مع مراعاة شروط فهم المعنى بحسب كل الاتجاهات التي تناولته بالتحليل. ونرى تالياً، أن أفضل وسيلة للي ساعد هذا المعنى الهارب والعصي عن الإمساك، هي أن نحاول تدجينه شاملا ومعلّلا في سياق حقله التصوري، فالمفهوم الذي يندرج تحت لواء التصور العام، قد يكون أوفر حظا في الإشارة إلى دلالات أفراده من محاولة الإمساك بالمعاني الجزئية الضالة، خاصة في مجال مصطلحات العلوم الإنسانية.

(2) يعد المجاز إحدى هذه الوسائل الهامة التي تمكننا من اللحاق بالمعاني الهاربة للإمساك بها وتسليمها إلى جرّاحي اللغة وفنانيها لكي يقوموا بدورهم بإعادة استنسالها بدماء جديدة ومسميات جديدة تلبية لمتطلبات المرحلة الجديدة. وثمة ما يدعم هذه الحرية الميكانزمية التي يقدمها المجاز لنا، ومن ذلك:

(أ) نزوع الإنسان ذاته في حديثه العادي، وفي إبداعه المعرفي إلى بناء التصورات عن طريق المجاز والاستعارة.

(ب) التفاعل بين الأصلي والفرعي أو بين النموذج والصورة من الألفاظ استناداً إلى علاقات الارتباط والمشابهة وسيادة مجالات معرفية معينة بالنسبة إلى المجالات الأخرى.

(ج) كثرة المفاهيم والدلالات وازديادها المطرد يوميا في مقابل الرصيد اللفظي القائم بين دفتي المعجم اللغوي، مما يستدعي الإسراع إلى تسميتها وفق أيسر مناهج التسمية، كالمجاز مثلا.

(د) تعدد تقنيات صوغ المجاز، وهي وسائل استنساخ تلقائية تفرزها طاقة المتكلم الإنتاجية للتعبير عن الدلالات الجديدة.

(3) إن دور الترجمة الدلالية للمصطلحات لا يستهان به كطريقة من طرائق الوضع، ولكن ينبغي الاقتداء بالترجمة الإجمالية ، أي الترجمة بالتصرف والتحوير، والابتعاد قدر الإمكان عن الترجمة الحرفية، للتمكن من ترجمة المصطلحات بمعادلاتها الموضوعية، أو بمكافئاتها الدقيقة وليس بحسب دلالاتها المباشرة في لغاتها الأصيلة. وعلى المترجم والمصطلحي أن يتجرّدا في الترجمة من المذهبيات والنزعات العقدية، وأن يتسلحا بأكبر قدر من الموضوعية والنزاهة ، وبأدوات البحث والترجمة.

(4) الاقتداء في الوضع والترجمة بما يهمى

بالمنظومات المصطلحية ،للإحاطة إحاطة شاملة بمصطلحات كل منظومة على حدة، تلافيا لأي اضطراب أو تشويش في نقل الدلالات، كالوقوع في تقييد الدلالة، أو تشتيتها، أو الوقوع في الترادف والاشتراك اللفظي في حدّيهما السلبي، أو غير ذلك من مظاهر البلبلة الدلالية.

(5) إن الترادف، وإن كان ظاهرة طبيعية في كل اللغات ، وأسلوباً معتمداً في التعبير الأدبي والتواصل اللغوي الاجتماعي فإنه في العمل المصطلحي ظاهرة مستكرهة تحدّ من دقة الدلالة على المفهوم، ومن تخصيص المصطلح الموحد للدلالة عليه أو على جزء منه. فنحن مع الترادف ولكن إلى الحد الذي لا تنتهك فيه وحدة المصطلحات، ولا تتشتت فيه الدلالات، وتتباين فيه النظرة إلى مراجع الأسماء. والحقيقة أن المصطلح المعبر عن دلالة واحدة، أفضل دائماً من مصطلحين أو أكثر يعبران عن هذه الدلالة.

(6) ضرورة ضبط ظاهرة الاشتراك اللفظي المصطلحي وتحديد مستوياتها في العمل المعجمي المختص، فهي مظهر دلالي إذا ما نظر إليها في سياق (تعدد المعنى) مصطلحيا لتعبّر بمستواها الإيجابي هذا عن تطور المصطلحات نقلاً ومجازاً كلما أوحت دلالاتها بوضوح بقرينة ماثلة. إلا أن هذه القرينة إذا ما بهتت واختفى وجه الشبه المعقود عليه النقل، رسخت الفروق بين الألفاظ لتقترب من التباين والتضاد، وفي هذا المستوى، ينبغي التمييز والتخصيص، فإن كان ثمة اختلاف كبير في الفروق، أسندت كل لفظة من الألفاظ المشتركة إلى مجالها الخاص، وإن كانت الفروق تضادية تماماً ، أهملت ألفاظها في التسمية المصطلحية.

الباب الرابع: معجمية المصطلحات .

أولا : محتويات الباب

ويشمل أربعة فصول في موضوعات معجمية عريضة هي:

(أ) المعجم العربي التراثي المختص(مجالاته وأنواعه)

(ب) التأليف المعجمي التراثي المختص (أسسه وإشكالاته)

(ج) التأليف المعجمي المختص في العصر الحديث

(د) بنوك المعطيات المصطلحية

ثانيا: النتائج

(1) كان العرب القدامى على وعي بأهمية المعجم المصطلحي المختص عندما ألّفوا المعاجم المختصة وأعطوها من العناية ما جعلها تبدو قرين المعجمية العامة أحياناً، كمعاجم الموضوعات العامة، وأحياناً أخرى ذات نزعة واضحة نحو الاستقلال كما في المعاجم العلمية والفنية التي تعرضنا للعديد منها.

(2) إن جملة المعاجم المختصة القديمة تنم عن أصول صنعة معجمية واضحة، ومن هذه الأصول: خطة إعداد المعجم، ورصيد المعجم وملابساته ، وقضايا التدوين: الترتيب والتصنيف والتعريف، وأخيراً التوثيق والاستخبار المصدري، مما جعل البعض منها يبدو أفضل من بعض المعاجم المختصة الحديثة.

(3) تعد المعجمية المختصة في العصر الحديث

كتابخانه

القرين التطبيقي العملي للمصطلحية العامة، فقد حدد المعجميون المحدثون أصول الصنعة المعجمية التي كانت فضفاضة في القديم وتفتقر إلى تحديد منهجي لبعض قواعدها كالترتيب والتعريف. ومن مظاهر المعجمية المختصة الحديثة:

أ – كثرة التأليفات المعجمية

ب – تطور قواعد الصناعة المعجمية

حـ – تطور مفهوم التعريف المعجمي بأنواعه المختلفة، وخاصة التعريف المصطلحي المستند إلى نظرية المفاهيم.

د – تطور المبادئ المصطلحية الدولية الداعية إلى تقييس المعجم وتوحيد مصطلحاته شكلا ومضمونا، بوصفه آلية من آليات التواصل الحضاري العالمي، انطلاقا من توصيات وأعمال بعض المنظمات الدولية العاملة في مجال المصطلحات كالمنظمة الدولية للتقييس (الإيزو)، والمركز الدولي للمعلومات المصطلحية (الإنفوتيرم).

(4) تعد مكننة العمل المعجمي من أهم وأحدث التوجهات المصطلحية الحديثة، انطلاقا مما يسمى ببنك المعطيات المصطلحية الذي هو معجم إلكتروني ضخم يمكن أن يتسع لملايين المصطلحات مصحوبة ببياناتها، التي لا يمكن للمعجم الورقي التقليدي أن يحيط بها.

(5) تأسيساً على ما تقدم، فإن إعداد المعجم المختص لم يَعُدْ ترفاً فكرياً أو عملاً هامشياً، ولكنه ضرورة أساسية فِيمَعْجَمَة المصطلحات وتسويقها حتى تكون تحت أنظار المختصين وبين أيدي المستعملين كل في مجاله المعرفي الخاص.

وتنتهي الأطروحة بخاتمة سعينا فيها إلى إبراز النتائج التي توصلنا إليها والتي أتينا على ذكرها عقب كل مستوى من مستويات البحث في مدرج هذا التقرير، أشرنا فيها إلى أهم المعطيات التي يجدر التنبه إليها في مسار الحركة المصطلحية العربية الحديثة، إذا ما أريد لهذه الحركة المصطلحية أن تكون فاعلة ومتفاعلة مع الحركة المصطلحية الدولية في العصر الحديث.

كما ذيلنا الأطروحة بأربعة ملاحق الأول: لرموز البحث، والثاني لأعلامه، والثالث ملحق تحليلي لمفاهيمه وموضوعاته الفرعية، والرابع لمصادره ومراجعه الذي قسمناه قسمين: الأول للمصادر المستخدمة فعلا في هوامش البحث وعددها(365) مصدرا بالعربية والإنجليزية والفرنسية، والثاني للمراجع المساعدة وعددها (75)مرجعا باللغات المذكورة ذاتها.